

السيد الوزير الأول المحترم  
الرباط

الموضوع : مذكرة.

تحية واحتراما وبعد،

يتشرف المكتب التنفيذي لل confédération الديمقراطية للعمال، أن يرفع لكم هذه المذكرة المطلوبة العمالية، ذات البعد الوطني والإنساني، التي ترمي إلى التعجيل بتنظيم مفاوضة حقيقية ثلاثية الأطراف : الحكومة، أرباب العمل والنقابات بهدف صياغة ميثاق اجتماعي، يرفع الحيف الاجتماعي والاقتصادي الذي تعاني منه الطبقة العاملة وعموم الأجراء، ميثاق يقف على حقيقة الوضع الاجتماعي بالمغرب، وما يقتضيه من معالجة حقيقية، لوضع حد للتوترات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع، ويرسم آفاقا جديدة للمغرب ضمانا للاستقرار وتأمينا للمستقبل.

لا نخفيكم السيد الوزير الأول، قلق الطبقة العاملة تجاه الوضع بالبلاد، وطريقة التدبير الحكومي للملفات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، التي تفتقد إلى الرؤية الكفيلة بمواجهة الأزمة ومعالجتها في العمق بمقاربات وطنية جريئة تتجاوز حدود المعالجات الإدارية والتقنية.

السيد الوزير الأول،

إن وعينا الوطني العميق حملنا على التعامل المسؤول مع طبيعة اللحظة الوطنية ومتغيراتها الدولية والإقليمية، بالكثير من التريث والعقلانية المحكومة بالحفاظ على الاستقرار، وانتظرنا ما يكفي من الزمن لالتقاط الإشارات الكونفدرالية، من خلال خطابها المسؤول في اجتماعات مجالسها الوطنية، وبياناتها، وما عبرت عنه من كون البلاد تعيش اختناقات اجتماعية وأوضاع عامة في حاجة إلى المراجعة الكلية. غير أن هذا الوعي العمالي الكونفدرالي المشدود إلى المصلحة الوطنية العليا للمغرب، لم يجد الأذان الصاغية من طرف حكومتكم، التي تعاملت مع نداءنا باللامسؤولية واللامبالاة والانفراد في التسيير والتدبير خارج هواجس المجتمع ومتطلباته وحاجاته وطموحاته.

إن الحفاظ على التوازن كشرط للاستقرار والبناء المستمر للمغرب الديمقراطي يتطلب اعتماد منهجية الإشراف والتشاور والحوار المستمر، إذ لا إصلاح دون إشراف المجتمع. لذلك فإن الكونغرس الديمقراطية للشغل ومن موقع مسؤولياتها الوطنية والتاريخية التي تسبق فوق كل الحسابات والاعتبارات ذات الطابع الظرفي، تؤكد لكم السيد الوزير الأول، ان المغرب في حاجة إلى الإصلاح في كافة المجالات والحقول التي تهم الحياة الوطنية.

السيد الوزير الأول ،

### ما هو مضمون هذه المذكرة ؟

#### وما هي القضايا التي تطرحها ؟ وبأي بعد ؟

أولى القضايا التي تشكل انشغالا وطنيا وتاريخيا بالنسبة لبلادنا هي **قضية الديمقراطية**، لنؤكد لكم بأن المغرب في حاجة قوية وماسة إلى إجراء إصلاحات سياسية عميقة، ومراجعة دستورية حقيقية، بما يضمن فصل السلط، ويحدد مسؤوليات ومهام كل سلطة، ويؤسس لبناء دولة المؤسسات وإقرار ديمقراطية سليمة وحقيقية كأفق استراتيجي.

فالديمقراطية هي الإطار الأساس لمعالجة كل المشاكل التي يعيشها المغرب، ومجابهة كافة التحديات المطروحة على بلادنا. هذه التحديات التي يمكن حصرها في الآتي :

**التحدي الأول :** وهو المرتبط بتحسين الوحدة الترابية بأقاليمنا الصحراوية، بالاعتماد على الذات الوطنية في كليتها، وتعبئة كل الطاقات والإمكانات لمواجهة الخصوم والأعداء، ومجابهة كل المخططات التي تستهدفها، إن ما حدث في مدينة العيون في شهر نوفمبر 2010 يطرح علينا جميعا سقلا من الأسئلة، تدعونا جميعا إلى إعادة النظر في الطريقة التي يدبر بها الملف، وذلك بإشراك المغاربة في قضية تهم مصير بلادهم. والمطالبة بتحرير سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما.

وإذا كان الاعتماد على الذات يعد العنصر التاريخي المعول عليه في مواجهة الخصوم، فإن الأمر يقتضي تقوية الجبهة الداخلية بإقرار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لعموم المواطنين.

إن الوطنية اليوم مرتبطة ارتباطا عضويا بالديمقراطية كتصور وممارسة، يجعل المغرب وطنا يتسع لكل أبنائه ويحقق المواطنة الكاملة لهم.

**التحدي الثاني :** وهو المتمثل في الوضع الاجتماعي بالمغرب الذي يعرف اختلالات بنيوية بفعل التفاوتات الكبيرة بين المجالات الترابية، واتساع دوائر الفقر والبؤس الاجتماعي، والبطالة، وضعف الأجور والتعويضات، و الثقل الضريبي، وتدني القدرة الشرائية بسبب الغلاء، وارتفاع تكلفة الخدمات الاجتماعية بعد تخلص الدولة منها.

إن الحاجة الوطنية تقتضي منكم السيد الوزير الأول، صياغة برنامج عمل لمعالجة هذا الوضع بأفق ورؤية شمولية تستحضر حاضر المغرب ومستقبله، بما يضمن التماسك المجتمعي وتوازنه كشرط للتقدم والتنمية المنشودة.

بالإضافة إلى ذلك تتضمن هذه المذكرة، المطالب الاجتماعية والمادية والمهنية للوظيفة العمومية والقطاع الخاص والمؤسسات العمومية والشبه العمومية والجماعات المحلية، وتتضمن أيضا الملفات الاجتماعية الاستراتيجية التي نعتبر إصلاحها يتخذ طابع الاستعجال ونخص بالذكر : (التربية والتعليم، الصحة العمومية والسكن، والإدارة والقضاء وغيرها...).

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، طالبت في أول جلسة للحوار الاجتماعي في شهر أبريل 2008، بحضور 11 وزيرا والنقابات العمالية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، بضرورة تنظيم مفاوضات جماعية تحترم فيها قواعد التفاوض وفق ما هو منصوص عليه في مدونة الشغل والمواثيق الدولية، ومنذ ذلك التاريخ والمكتب التنفيذي يطالب باعتماد هذه المنهجية، لكن مع الأسف لم تتم الاستجابة لهذا المطلب، ورغم ذلك فقد ساهمنا في المنهجية التي اقترحتها الحكومة، باعتماد أشغال اللجن لتتوج باجتماع اللجنة الوطنية العليا، رغبة منا في إيجاد حلول معقولة للقضايا المطروحة، لكن دون جدوى، بل أكثر من ذلك نلاحظ أن الحكومة تجاهلت المطالب الاجتماعية والمادية للعمال، وتجاهلت أيضا الحركة النقابية المغربية، وتصرفت تصرفات انفرادية لا معقولة وغير مقبولة. السيد الوزير الأول المحترم، نطالبكم مجددا وباستعجال فتح مفاوضات جماعية بخصوص كل القضايا والملفات والمطالب المتضمنة في هذه المذكرة.

وتقبلوا السيد الوزير الأول، فائق التقدير والاحترام.

الكاتب العام  
نويير الأموي

